Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (2): 254-272
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.2.13

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The Lag Ratio of Public Budget Approval and its Impact on Iraqi Investment Spending (2004-2024)

Anmar Ghalib Kolaib*
College of Administration and Economics/Tikrit University

Keywords:
Time lag, public budget, investment spending, cointegration regression, dynamic ordinary least squares (DOLS) method.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	05 May. 2025
Received in revised form	19 May. 2025
Accepted	31 May. 2025
Available online	31 Dec. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Anmar Ghalib Kolaib
College of Administration and Economics/Tikrit University

Abstract: This paper examines whether the public budget approval lag ratio has the potential to predict actual investment spending in Iraq. To do this, annual data from 2004 to 2024 were examined using a cointegration regression model by dynamic ordinary least squares (DOLS) and Johansen cointegration testing, empirical results demonstrate a long-run equilibrium relationship between the budget approval lag ratio and actual investment spending. The results indicate an inverse impact of the public budget approval lag ratio on actual investment spending: every 3.6-day lag in budget approval reduces actual investment spending by IQD 315,220.4 million. The lag in budget approval in Iraq has profound and long-lasting effects on investment spending, particularly in infrastructure, public services, and private sector development. This delay disrupts economic planning, hinders project implementation, and undermines investor confidence. Addressing these challenges requires comprehensive reforms aimed at improving financial management, diversifying the economy, and enhancing institutional effectiveness.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (2): 254-272
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.2.13

التباطؤ الزمني لإقرار الموازنة العامة وأثره على حجم الإنفاق الاستثماري العراقي للمدة (2004-2024)

انمار غالب كليب
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

تبحث هذه الورقة فيما إذا كانت لنسبة التباطؤ الزمني لإقرار الموازنة العامة في العراق لها القدرة على التنبؤ بحجم الإنفاق الاستثماري الفعلي، ولهذا الغرض، تم فحص البيانات السنوية من عام 2004 إلى عام 2024 باستخدام نموذج انحدار التكامل المشترك بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية الديناميكية (DOLS) واختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسن، إذ أظهرت النتائج التجريبية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين نسبة التباطؤ الزمني لإقرار الموازنة العامة وبين حجم الإنفاق الاستثماري الفعلي، إذ تشير النتائج إلى التأثير العكسي لنسبة التباطؤ الزمني لإقرار الموازنة العامة على حجم الإنفاق الاستثماري الفعلي، فكل تباطؤ زمني في إقرار الموازنة العامة بـ (3.6) يوم سيؤدي إلى تقليص حجم الإنفاق الاستثماري الفعلي في الأجل الطويل بمقدار (315220.4) مليون دينار، إن التباطؤ الزمني في إقرار الموازنة العامة للعراق له آثار عميقة وطويلة الأمد على الإنفاق الاستثماري، وخاصةً في البنية التحتية والخدمات العامة وتنمية القطاع الخاص، ويؤدي هذا التأخير إلى تعطيل التخطيط الاقتصادي، وإعاقة تنفيذ المشاريع، وتقويض ثقة المستثمرين، تتطلب معالجة هذه التحديات إصلاحات شاملة تهدف إلى تحسين الإدارة المالية، وتنويع الاقتصاد، وتعزيز فعالية المؤسسات.

الكلمات المفتاحية: التباطؤ الزمني، الموازنة العامة، حجم الإنفاق الاستثماري، انحدار التكامل المشترك، طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية الديناميكية.

أولاً. المقدمة

تعد الموازنة العامة من أهم الأدوات الاقتصادية التي تعتمدها الدولة لتوجيه سياساتها المالية وتحقيق أهدافها التنموية، إذ تجسد الخطط الحكومية في توزيع الموارد وتحديد أولويات الإنفاق العام، ويحتل الإنفاق الاستثماري موقعا حيويا ضمن بنود الموازنة، نظراً لدوره في دعم النمو الاقتصادي وتحفيز النشاط الإنتاجي وتوفير فرص العمل، لا سيما في البلدان النامية التي تسعى لتجاوز اختلالات هيكلية وتنموية، كما هو الحال في العراق، غير أن التجربة العراقية خلال السنوات الأخيرة كشفت عن تحديات مؤسسية مزمنة تتعلق بدورة الموازنة، أبرزها التباطؤ الزمني في إقرار الموازنة العامة، والذي غالبا ما يكون ناتجا عن تعقيدات سياسية وتشريعية، مما ينعكس سلبا على تنفيذ المشاريع الاستثمارية ويؤدي إلى تأجيل أو تجميد الإنفاق الاستثماري في النصف الأول من السنة المالية، وقد أشار تقرير ديوان الرقابة المالية الاتحادي (2022) إلى وجود تفاوت كبير بين التخصيصات الفعلية والمصروفات المنفذة في أبواب الاستثمار نتيجة هذا التباطؤ، في حين بينت الدراسات أن الاستقرار الزمني للموازنة يعد شرطًا مسبقا لتحفيز استثمارات القطاعين العام والخاص.

وانطلاقاً من هذه الإشكالية، يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين تباطؤ إقرار الموازنة العامة في العراق وحجم الإنفاق الاستثماري، من خلال دراسة البيانات المالية للفترة الأخيرة، ورصد الأثر الاقتصادي لهذا التباطؤ، مع تقديم مقترحات عملية تهدف إلى تعزيز كفاءة إدارة الموازنة

وضمان استقرار التدفقات الاستثمارية، وتبرز هذه الدراسة أهمية الإصلاح المؤسسي والإجرائي كمدخل رئيس لتحقيق استدامة الإنفاق الاستثماري وتحفيز النمو في الاقتصاد العراقي.

ثانياً. مراجعة الأدبيات النظرية والتجريبية

1. **مفهوم التباطؤ الزمني:** التباطؤ الزمني في السياسة المالية وإقرار الموازنة العامة يشير إلى الفجوة الزمنية بين الحاجة إلى تدخل مالي حكومي والتأثير الفعلي لهذا التدخل على الاقتصاد، إذ إن هذا التباطؤ يمر بمراحل عدة وهي (زمن التعرف، زمن القرار، زمن التنفيذ، زمن التأثير)، التي تبين الوقت الذي يستغرقه التدخل المالي ليؤثر فعليًا على الاقتصاد، إذ أظهرت الدراسات أن هذا التباطؤ الزمني قد قلل من فعالية السياسات المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أي أن التباطؤ والتأخير في إقرار الموازنة العامة قد يؤدي إلى تعطيل الخدمات الحكومية وتفاقم الأزمات الاقتصادية، كما إن التأخر في تقديم واعتماد الموازنة قد يكون له آثارا سلبية وخيمة على بقية وظائف السياسة المالية، مثال ذلك، يقوّض سوء تخطيط الانفاق الجهود المبذولة لوضع ممارسات تخطيط نقدي موثوقة تلبّي متطلبات المستفيدين في الوقت المناسب، وقد تعطل مشاريع التنمية الجارية التي تنفذها الوزارات والهيئات المعنية أو تمول من خلال إنشاء التزامات مالية مستقبلية، كما أن سوء أساليب التخطيط الانفاقي قد يشوش على تحديد الأولويات خلال العام، ويسبب مخاطر التخلف عن سداد خدمة الدين والنفقات القانونية الأخرى، كما أن التأخير في صرف المستحقات من المخصصات قد يشجع على الإسراف في الإنفاق في نهاية العام، مما يعقد أحيانا إدارة السياسة بشكل ناجح، ولهذا فإن تحسين الجداول الزمنية لتقديم الموازنة والموافقة عليها يتطلب تغييرات في الإطار القانوني والالتزام بالمبادئ التي تقوم عليها هذه القوانين، وللهيئة التشريعية الحق في وقت كاف لمناقشة مقترح الموازنة الحكومية، وإجراء التعديلات اللازمة، وإقرار الموازنة السنوية قبل بداية السنة المالية الجديدة، وللوزارات المختصة الحق في وقت كاف لتخطيط تنفيذ ميزانياتها للعام المقبل، وفي حال عدم تلبية وزارات المالية لهذه التوقعات، فمن المهم أن تطالب هذه الجهات المعنية الرئيسية بتسريع إجراءاتها من اجل إقرار وتنفيذ الموازنة (Karamaga, 2012: 2).
2. **أسباب التباطؤ الزمني:** إن تأثير التباطؤ الزمني في السياسة المالية قد يكون بسبب التباطؤ الإداري أو التعديلات السلوكية، إذ تعد السياسة المالية، التي تتضمن قرارات حكومية بشأن الضرائب والإنفاق، أداة رئيسة لإدارة الاقتصاد، ومع ذلك، فإن تأثير هذه القرارات لا يكون فوريا دائما، كون أن هناك عدة أسباب وراء وجود تباطؤ زمني في تأثير السياسة المالية (Tutorchase, 2025: 1):

أ. **تباطؤ إداري:** قد تستغرق عملية تنفيذ تغييرات السياسة المالية وقتا طويلاً، مثال ذلك، في حال قررت الحكومة زيادة الإنفاق العام، فقد يستغرق الأمر وقتا لتحديد المشاريع المناسبة وتخصيص الأموال والبدء الفعلي في الإنفاق، وبالمثل، قد تتطلب التغييرات في السياسة الضريبية موافقة تشريعية، الأمر الذي قد يستغرق وقتا، وحتى بعد الموافقة على التغييرات، قد يستغرق تنفيذها بالكامل بعض الوقت، وان هذا التأثير في قرار الحكومة بخفض الضرائب، فقد لا يلاحظ الناس تأثيره في رواتبهم حتى السنة الضريبية التالية.

ب. **تعديلات سلوكية:** حتى بعد تطبيق تغييرات السياسة المالية، قد يستغرق الأمر وقتا حتى يعدل الأفراد والشركات سلوكهم، مثال ذلك، إذا زادت الحكومة الإنفاق العام، فقد تحتاج الشركات إلى وقت لزيادة الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد، وبالمثل، إذا خفضت الحكومة الضرائب، فقد لا يزيد الأفراد إنفاقهم فورا لأنهم يحتاجون إلى وقت لتعديل ميزانياتهم وعادات إنفاقهم.

ج. **تعديلات اقتصادية:** يمكن أن يتأثر تأثير تغييرات السياسة المالية بعوامل أخرى في الاقتصاد، فمثلا، إذا زادت الحكومة الإنفاق العام خلال فترة ركود اقتصادي، فقد يتأخر التأثير لأن الشركات حذرة بشأن الاستثمار والمستهلكين حذرون بشأن الإنفاق، وبالمثل، إذا خفضت الحكومة الضرائب خلال فترة ازدهار اقتصادي، فقد يتأخر التأثير لأن الشركات تعمل بالفعل بكامل طاقتها والمستهلكين ينفقون بالفعل بمستويات عالية.

على الرغم من أن السياسة المالية أداة فعّالة لإدارة الاقتصاد، إلا أن تأثيرها ليس دائما فوريا، فقد تكون هناك فترات تأخير زمنية كبيرة بسبب التأخيرات الإدارية والتعديلات السلوكية والظروف الاقتصادية.

3. **الإطار النظري للموازنة العامة العراقية:** الموازنة العامة هي تقدير للنفقات العامة والإيرادات العامة التي تتوقعها الحكومة خلال فترة زمنية قادمة، وعادة ما تكون سنة مالية، تبدأ عملية إعداد الموازنة بتحديد حجم الخدمات العامة التي ستقدمها الدولة خلال الفترة المشمولة بالموازنة، يلي ذلك تقدير النفقات اللازمة لتوفير تلك الخدمات، ومن ثم تقدير الإيرادات اللازمة لتغطية تلك النفقات، إذ تعرف الموازنة العامة أيضاً بأنها خطة مالية تتضمن تقديراً شاملاً لنفقات وإيرادات الدولة خلال فترة مستقبلية محددة، مع الأخذ في الاعتبار الأهداف التي تسعى السلطة السياسية إلى تحقيقها وبناءً على هذا التعريف، فأن الموازنة العامة ليست مجرد أداة محاسبية تهدف إلى توضيح أرقام النفقات والإيرادات، بل هي وثيقة اقتصادية تُستخدم كوسيلة لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية، وقد تناول قانون الإدارة المالية والدين العام رقم (95) لسنة 2004 الموازنة بشكل تفصيلي، إذ قدم مجموعة من التعريفات المتعلقة بالموازنة وجوانبها المختلفة، على سبيل المثال، عرف القانون الموازنة الاتحادية بأنها تقدير إجمالي للإيرادات السنوية، يتم المصادقة عليه من قبل الحكومة الاتحادية، كما ركز القانون على عملية الإعداد والتحضير للموازنة، بعيداً عن مسألة المصادقة عليها، وعدّ تشريع الموازنة عملية تقرر فيها الموازنة لسنة مالية معينة، على أن يسري مفعولها خلال تلك السنة المالية التي أقرت من أجلها، مما يعكس الطبيعة التحضيرية للموازنة في السنة السابقة (عبد الغني، 2024: 145).

4. **إعداد الموازنة العامة في العراق:** تتطلب عملية إعداد الموازنة العامة في العراق حالياً مراعاة العوامل الداخلية والخارجية المحيطة ببيئة العمل فالعوامل الخارجية تشمل التزامات العراق تجاه المجتمع الدولي، مثل اتفاقية الترتيبات السائدة (Stand-By Arrange) فضلا عن وثيقة العهد الدولية، أما العوامل الداخلية فتتضمن احتياجات الاقتصاد العراقي، والرؤية الوطنية المتمثلة في استراتيجية التنمية الوطنية، وحجم الموارد المالية المتاحة، إذ يتقاطع هذان النوعان من العوامل في مساحة مشتركة، مما يجعل الإصلاح عملية تخطيطية متوسطة الأجل، بناء على ذلك يتعين على جميع الوزارات إعداد خططها واستراتيجياتها عند طلب التخصيصات المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار تلك العوامل، هذا ما نصت عليه المادة (3) من قانون أصول المحاسبات العامة العراقي رقم (28) لسنة 1940، التي تلزم الوزارات والدوائر بإعداد بيانات المصروفات والإيرادات الخاصة بها وتقديمها إلى وزارة المالية قبل نهاية شهر تموز من كل عام، ويتولى وزير المالية بعد التدقيق وإجراء التعديلات الضرورية، وفقاً للوضع المالي للخزينة الموافقة عليها، وإعداد الموازنة العامة للدولة وعرضها على مجلس الوزراء لاستكمال الإجراءات التشريعية اللازمة (شندي والزبيدي، 2014: 34-35).

5. **الإنفاق الاستثماري:** يعد الإنفاق الاستثماري من أهم أدوات السياسة المالية التي تهدف إلى تعزيز وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي، كذلك تعد احدى أدوات التحليل لقياس وتقييم الحالة الاقتصادية العامة لدولة أو منطقة معينة، والتي توفر صورة شاملة عن النشاط الاقتصادي ومستوى الرفاهية الاقتصادية، وذلك يتم من خلال توزيع التخصيصات المالية على الوحدات الحكومية لتنفيذ المشاريع، سواء عبر إنشاء مشاريع إنتاجية جديدة، استكمال المشاريع القائمة، أو التوسع في المشاريع الحالية، وتساهم هذه الجهود في خلق سلع وخدمات جديدة تضاف إلى الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن استكمال بناء الهياكل الأساسية التي تعد ركيزة لتحقيق التنمية (جاسم وعواد، 2022: 110).

ويعرف الإنفاق الاستثماري على أنه أحد مكونات الإنفاق العام، والذي يشكل بدوره جزءاً مهماً من مكونات الطلب الكلي، ويعبر عن هذا الإنفاق بكل ما تنفقه الحكومات على السلع والخدمات دون الحصول على مقابل لها في الفترة الزمنية ذاتها، وكذلك يعرف الإنفاق الاستثماري بأنه التدفق المالي الموجه نحو الأصول المعمرة التي تسهم إما في زيادة القدرة على إنتاج السلع والخدمات مستقبلا، أو في توفير منافع مستقبلية للمستهلك، ويمثل هذا النوع من الإنفاق استثماراً في الأصول الثابتة والمخزون الاستثماري، فضلا عن التسهيلات المرتبطة بالمصانع الجديدة، والآلات، والمعدات التي تعزز القدرة الإنتاجية في المستقبل (عبادي، والخفاجي، 2021: 185).

إن حجم الإنفاق الاستثماري يعد من المؤشرات المهمة التي تعكس أداء الاقتصاد الكلي، حتى لو لم يكن دائما يدرج كمؤشر تقليدي مستقل مثل الناتج المحلي الإجمالي أو التضخم، لكنه يؤدي دورا حاسما في تفسير ديناميكية النمو الاقتصادي، لأنه يعكس مستوى النشاط الاستثماري في الدولة، إذ يعد حجم الإنفاق الاستثماري مؤشرا هاما، الذي ينعكس دوره في النمو الاقتصادي، كونه أحد المكونات الرئيسة لمعادلة الناتج المحلي الإجمالي، إذ بتحفيزه للإنتاجية، يعزز الاستثمار في البنية التحتية، التكنولوجيا، ورأس المال البشري القدرة الإنتاجية للاقتصاد، كذلك خلقه للوظائف، فإن زيادة الإنفاق الاستثماري تدفع عجلة التوظيف، خاصة في القطاعات الرأسمالية مثل الصناعة والبناء، فضلا عن جذبه لرؤوس الأموال الأجنبية، فأن ارتفاع معدل الاستثمار المحلي يحفز المستثمرين الأجانب على دخول السوق، مما يزيد تدفقات رأس المال، كما أن لتوقعات الثقة الاقتصادية لها الدور الآخر في حجم الاستثمار الذي يعبر عن توقعات المستثمرين وثقتهم في مستقبل الاقتصاد واستقراره (الأفندي، 2012: 265).

6. **العلاقة بين التباطؤ الزمني لإقرار الموازنة العامة وحجم الإنفاق الاستثماري العراقي:** وفقًا للمنطق الاقتصادي، يظل الاقتصاد الوطني لأي دولة محافظاً على نشاطه الاقتصادي عند إقرار الموازنة العامة في موعدها المحدد، مما يضمن انتقالاً سلساً بين السنوات المالية واستمرار النشاط الاقتصادي بانسيابية، أما في حال تأخر إقرار قانون الموازنة العامة، فأن النشاط الاقتصادي يشهد انخفاضاً ملحوظاً خلال الأشهر الأولى من السنة المالية الجديدة نتيجة توقف الإنفاق الحكومي، مما يؤدي إلى دخول البلاد في مرحلة انكماش مالي، ومع المصادقة على الموازنة، ينتقل الاقتصاد إلى مرحلة توسعية لتعويض الفترة الزمنية المهدورة (الفهداوي والعيساوي، 2023: 72).

إذ يعتمد العراق بشكل كبير على الموازنة العامة كأداة رئيسية لتنظيم الإنفاق الحكومي، وضمان توفير الموارد المالية اللازمة لدعم الخدمات الأساسية، وتمويل المشاريع التنموية، فضلاً عن تأثيرها المباشر على صرف رواتب الموظفين، وإن أي تأخير في إقرار الموازنة أو صرفها يؤدي إلى تعطيل الجوانب الأساسية المرتبطة بها، مما يترتب عليه تداعيات سياسية واقتصادية عميقة تُلقي بظلالها

على استقرار البلاد، واقتصادياً يتسبب تأخير الموازنة في تعطيل المشاريع الاستثمارية والبنى التحتية التي تعتمد بشكل رئيس على التمويل الحكومي والإنفاق الاستثماري، مثل مشاريع الطاقة والتطوير العمراني والبنية التحتية، هذا التعطيل يؤثر سلباً على قطاع البناء، ويؤدي إلى توقف أعمال المقاولين وفقدان العديد من فرص العمل، مما يسهم في زيادة معدلات البطالة وتباطؤ عجلة التنمية الاقتصادية، علاوة على ذلك، يؤدي تأخير الموازنة إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية، حيث يُضعف ثقة المستثمرين المحليين والأجانب الذين يرون في ذلك مؤشرًا على سوء الإدارة المالية، هذا التراجع في الثقة ينعكس سلبًا على بيئة الاستثمار ويؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الذي يعد من أهم مؤشرات الأداء الاقتصادي مما يزيد من اعتماد العراق على إيرادات النفط فقط، ومن ثم فإن ذلك يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات العالمية في أسعار النفط، ويضعه في موقف اقتصادي هش، فضلا عن ذلك قد يسهم تأخير الموازنة في ارتفاع معدلات التضخم، نتيجة انخفاض السيولة المتاحة في السوق، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وزيادة تكاليف المعيشة، هذا الوضع يفاقم معاناة المواطنين، خاصة ذوي الدخل المحدود، ويزيد من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع (https://altaakhi.net/2024/12/131770/).

7. مراجعة الدراسات التجريبية:

أ. الدراسة التي تحمل عنوان ((إنتاجية الإنفاق العام في العراق وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية)) التي قدمتها الباحثة زينب جبار عبد الحسين الدعمي، توصلت إلى أن إنتاجية الإنفاق العام في العراق تسجل أعلى قيمة خلال الفصل الأول من السنة المالية، ثم تبدأ بالانخفاض التدريجي خلال الفصول الأخرى، وصولاً إلى أدنى قيمة في الفصل الرابع، هذا التفاوت في إنتاجية الإنفاق العام يعزى إلى عدم انتظام توزيع الإنفاق خلال السنة المالية الواحدة، أشارت الدراسة إلى تأثير الخلل في الإنفاق على كفاءة استخدام الموارد العامة، وأوصت بتحقيق توزيع أكثر انتظاماً للإنفاق لضمان تحسين الإنتاجية، وكذلك توصلت الدراسة عدم انتظام الإنفاق يؤثر سلباً على إنتاجية الإنفاق العام انخفاض الكفاءة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة، أوصت الدراسة إلى ضرورة توزيع الإنفاق بشكل متوازن خلال السنة المالية لضمان تحسين الكفاءة والإنتاجية، وكذلك أوصت الدراسة باستخدام موازنات حديثة تربط بين أهداف الوحدات الحكومية وجدولتها الزمنية لتحقيق الأهداف المخططة.

ب. الدراسة التي تحمل عنوان ((أثر تأخر إقرار الموازنة العامة للدولة وسبل معالجتها))، التي قدمها الباحثان صدى إبراهيم الفهداوي، علي فرج حاتم محمود العيساوي، توصلت الدراسة إلى أن تقلب أسعار النفط واعتماد العراق على عوائد النفط كمصدر رئيس، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار في الإيرادات المتوقعة، وضعف النصوص الدستورية والقانونية التي تحدد مهلاً واضحة لإقرار الموازنة، وإن الآثار المترتبة على تأخر الموازنة هي تأخير المشاريع الاستثمارية، والحد من الاستقرار الاقتصادي، فضلا عن أن التأخير يسبب معاناة للفئات الفقيرة نتيجة تأخر توفير الخدمات الأساسية، وان سبل المعالجة هي وضع نصوص قانونية واضحة في الدستور لتحديد مهل زمنية صارمة لإقرار الموازنة، وتحسين القدرات الفنية للجهات المسؤولة عن إعداد الموازنة لضمان الدقة، وتنويع مصادر الإيرادات لتقليل الاعتماد على النفط.

ج. الدراسة التي تحمل عنوان ((الآثار الاقتصادية لتأخير إقرار الموازنة العامة على الاقتصاد العراقي)) التي أعدها الباحث باقر كرجي حبيب الجبوري حول أثر تأخير إقرار الموازنة العامة على الاقتصاد

العراقي، والتي تناولت الفترة ما بعد عام 2004، توصلت إلى أن تأخير إقرار الموازنة يسبب آثاراً سلبية على الاقتصاد الكلي العراقي، بما في ذلك تأخير تنفيذ المشاريع الاستثمارية وتفاقم الأزمات المالية، وأوضحت الدراسة هيمنة النفقات التشغيلية على النفقات الاستثمارية، مما أدى إلى تقليص فرص التنمية الاقتصادية وتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة، وتناولت الدراسة تأثير السياسات المرتبطة بمخصصات البطاقة التموينية، حيث شكلت عبئاً مالياً كبيراً على الموازنة، مع محدودية كفاءتها في تحقيق التوزيع العادل للموارد، وأكدت الدراسة أن الفساد الإداري والمالي له تأثير كبير في استنزاف الموارد المخصصة للموازنة، مما يضعف كفاءة تنفيذ المشاريع العامة، وأشارت الدراسة إلى أن تعويضات الموظفين تستحوذ على نسبة كبيرة من الموازنة العامة، ما يشكل عبئاً إضافياً على الإنفاق الحكومي.

ثالثاً. المنهجية:

1. **النموذج**: يوضح النموذج المطبق في البحث أن حجم الإنفاق الاستثماري الفعلي (Y)يمثل دالة لنسبة التباطؤ الزمني لإقرار الموازنة العامة(X)، أي أن:

$$Y = f(X) \quad \dots\dots\dots \quad (1)$$

ولتقدير المعادلة (1) في الأجل الطويل، سيتم استخدام نموذج انحدار التكامل المشترك Cointegration Regression بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية الديناميكية Dynamic Ordinary Least Squares (DOLS) التي أبتكرها (Saikkonnen, 1991: 3) ومن ثم قام بتعميمها (Stock & Watson, 1993: 795)، وفيما بعد تم تطويرها جزئياً من قبل كل من (Kao & Chiang, 2000: 214) و(Mark & Sul, 2003: 669). ولهذه الطريقة ميزات عديدة منها، أنها تؤدي إلى تقديرات مباشرة في حالة خليط من المتغيرات الساكنة بالمستوى (درجة التكامل صفر I(0)) أو الساكنة بالفرق الأول (درجة التكامل واحد I(1))، وأنها تنتج مقدرات كفوءة، وقد أثبت نجاحها في العينات الصغيرة، كما أنها تستخدم لمعالجة كل من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي (الأخطاء) (Autocorrelation) ومشكلة التداخل بين المتغيرات المستقلة ومتغير الخطأ (Endogeneity).

2. **منهجية طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية الديناميكية: DOLS Methodology**

- **اختبار جذر الوحدة: Unit Root Test**: من اختبارات جذر الوحدة (الاستقرارية أو السكون) الشائعة هي اختبار ديكي- فولر الموسّع (Dickey & Fuller, 1979: 429) (ADF)، اختبار فليبس-بيرون(Phillips & Perron, 1988: 341) (PP) ، واختبار كويتكواسكي-فليبس-شميدت-شن (Kwiatkowski et al, 1992: 163) (KPPS). وتنص فرضية العدم في جميع الاختبارات أعلاه على أن بيانات السلسلة الزمنية للمتغير تتضمن جذر الوحدة أي إن السلسلة الزمنية غير ساكنة، بينما تشير الفرضية البديلة إلى خلاف ذلك.
- **تقدير النموذج Model's Estimation**: سيتم استخدام طريقة (DOLS) للتعرف على مدى تأثير نسبة التباطؤ الزمني لإقرار الموازنة العامة على الإنفاق الاستثماري الفعلي في الأجل الطويل. من الناحية الشكلية، فقد تم تحديد نموذج البحث على النحو الآتي:

$$\Delta(Y_t) = \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{k-1} \alpha \Delta Y_{t-i} + \beta X_t + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots \quad (2)$$

حيث Δ مؤثر الفرق الأول، Y_t المتغير التابع والذي يمثل حجم الإنفاق الاستثماري، λ معلمة حجم الإنفاق الاستثماري في السنة السابقة، α معلمات الإنفاق الاستثماري (بفرقه الأول) في السنوات السابقة، β معلمة المتغير المستقل، X_t المتغير المستقل وهو نسبة التباطؤ الزمني، ε_t حد الخطأ العشوائي.

يعتمد تقدير العلاقة طويلة الأجل للمعادلة (2) على نموذج الانحدار الآتي:

$$Y_t = \alpha + \beta X_t + \sum_{i=-k}^{k} \Phi X^*_{t-i} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots \quad (3)$$

حيث Φ معلمة الأجل الطويل، X^*_{t-i} هو المتغير المستقل الساكن عند الفرق الأول $I(1)$.

تمت إضافة التأخر والإبطاء (k) (Leads-Lags)للمتغير المستقل ذو $I(1)$وذلك لاستبعاد مشكلتي الارتباط بين المتغيرات المستقلة والخطأ والارتباط الذاتي.

- اختبار التكامل المشترك Cointegration Test: إذا تبين أن بعض أو جميع متغيرات النموذج ساكنة عند الفرق الأول، فأنه يتم اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبارات البواقي الناتجة من تقدير النموذج وإحصاءات المجموعة لـ بيدروني (Pedroni, 1999: 605)، أو اختبار كاو (Kao & Chiangm, 2000: 207)، أو اختبار جوهانسن (Johansen & Juselius, 1990: 182) الذي يتفوق على الاختبارات الأخرى، إذ يتميز بملائمته للعينات صغيرة الحجم، ويمكن تطبيقه في حالة وجود أكثر من متغيرين في النموذج. هذه المنهجية تعتمد على اختبارين هما:

1. **اختبار الأثر (Trace test):** في هذا الاختبار تنص فرضية العدم على أن عدد متجهات التكامل المشترك أقل من أو يساوي العدد (q) ضد الفرضية البديلة التي تنص على أن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي العدد (r)، ويحسب الاختبار من العلاقة الآتية:

$$\lambda_{trace}(r) = -n \sum_{i=r+1}^{p} Ln(1 - \hat{\lambda}_i) \quad \dots\dots\dots \quad (4)$$

حيث (n) حجم العينة، (r) عدد متجهات التكامل المشترك، وأن $\hat{\lambda}_{r+1}, \dots, \hat{\lambda}_p$ هي أصغر قيم المتجهات الذاتية (p-r).

2. **اختبار القيمة الذاتية القصوى:(Max-Eigen Vale Test)** تنص فرضية العدم على وجود (r) من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود (r+1) من متجهات التكامل المشترك، وتكون صيغة الاختبار كما يأتي:

$$\lambda_{max}(r, r+1) = -nLn(1 - \hat{\lambda}_{r+1}) \quad \dots\dots\dots \quad (5)$$

فإذا كانت القيمة المحسوبة لنسبة الإمكان (Likelihood Ratio)أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية معين فإنه ترفض فرضية العدم.

- الاختبارات التشخيصية للنموذج Diagnostic Checking Tests: تتضمن الاختبارات التشخيصية للنموذج التحقق من مدى ملاءمة النموذج لوصف العلاقة بين المتغيرات، فإذا كان النموذج لا يناسب البيانات بشكل جيد، فإننا نعتقد بوجوب تغيير مواصفات النموذج. ويُعد تحليل البواقي أو أخطاء النموذج من الأدوات الرئيسية في هذا المجال. تتضمن هذه الاختبارات الآتي:

1. اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي (أخطاء)النموذج Normal Distribution of Residuals: من الافتراضات الأساسية التي يعتمد عليها بناء وتقدير النماذج القياسية الاقتصادية هو التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج. فرضية العدم في هذا الاختبار تنص على أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، بينما الفرضية البديلة تبين خلاف ذلك. وأكثر الاختبارات استخداماً لهذا الغرض هو اختبار Jarque-Bera، والذي ينتج عن رسم المدرج التكراري لبواقـي النموذج من خلال المعادلة التالية: (Thadewald & Büning, 2004: 309)

$$JB = \frac{n}{6}\left(S^2 - \frac{(K-3)^2}{4}\right) \quad \ldots\ldots\ldots \quad (6)$$

إذ تمثل S معامل الالتواء للبيانات (Skewness) و Kتمثل معامل التفلطح للبيانات (Kurtosis). فإذا كانت القيمة الاحتمالية المحسوبة من الاختبار (Prob.) أكبر من مستوى المعنوية (5%) فأنه تقبل فرضية العدم أي أن البواقي تتوزع طبيعياً، وبخلافه ترفض فرضية العدم بمعنى أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

2. اختبار الارتباط الذاتي: Autocorrelation Test: لأي نموذج قياسي، يُفترض أن البواقي تمثل تشويش أو ضوضاء بيضاء(White Noise)، مما يعني أنها غير مترابطة ولها توزيع احتمالي متطابق. فرضية العدم في هذا الاختبار تنص على أن بواقي النموذج غير مترابطة مع بعضها، بينما الفرضية البديلة تبين خلاف ذلك. لا تُعد إحصاءة دربن- واتسن (Durbin-Watson) مناسبة لاختبار الارتباط الذاتي في نماذج الإبطاء الزمني (Lag). هنا يمكننا أن نتفحص مخطط الارتباط (Correlogram) للبواقي. يُستخدم اختبار Ljung-Box على نطاق واسع في الاقتصاد القياسي وفي مجالات أخرى حيث تكون بيانات السلاسل الزمنية شائعة الاستخدام. إحصاءة Ljung-Box هو اختبار إحصائي للتحقق مما إذا كان الارتباط الذاتي موجودًا في سلسلة زمنية، وهو دالة للارتباطات الذاتية المتراكمة للعينة r_j، لغاية إبطاء زمني محدد m. ويحسب كالآتي:

$$Q(m) = n(n+2)\sum_{j=1}^{m}\frac{r_j^2}{n-j} \quad \ldots\ldots\ldots \quad (7)$$

إذا كانت القيمة الاحتمالية لـ $Q(m)$ أكبر من مستوى المعنوية (5%) فإنه تقبل فرضية العدم أي أن البواقي مستقلة بعضها عن البعض الآخر، وبخلافه ترفض فرضية العدم (Ljung & Box, 1978: 298).

3. اختبار عدم تجانس التباين: Heteroscedasticity Test: عندما يكون تباين البواقي غير متجانس، هذا يعني أنه سيمثل دالة للمتغيرات المستقلة وهذا سيشوه العلاقة بين هذه المتغيرات والمتغير التابع. فرضية العدم في هذا الاختبار تنص على أن بواقي النموذج ذات تباين متجانس، بينما الفرضية البديلة تبين خلاف ذلك. أحد الاختبارات المهمة في هذا المجال هو اختبار عدم تجانس التباين المشروط بالارتباط الذاتي Auto-Regressive Conditional Heteroscedasticity (ARCH)الذي يعتمد على حساب إحصاءة مربع كاي وفق المعادلة الآتية: (Engle, 1982: 995)

$$\chi^2 = nR^2 \quad \ldots\ldots\ldots \quad (8)$$

إذ تمثل R^2 معامل التحديد الناتج من نموذج الانحدار الذي فيه مربع البواقي للسنة الحالية كمتغير تابع، ومربع البواقي في السنة السابقة كمتغير مستقل. فإذا كانت القيمة الاحتمالية المحسوبة

من الاختبار أكبر من مستوى المعنوية (5%) فإنه تقبل فرضية العدم أي أن تباين البواقي متجانس، وبخلافه ترفض فرضية العدم بمعنى أن تباين البواقي غير متجانس.

رابعاً. النتائج والمناقشة:

1. **البيانات:** اعتمد البحث على بيانات العراق، للسلسلة الزمنية الممتدة (2004-2024) التي وفرتها المؤسسات الحكومية (البنك المركزي العراقي، وزارة المالية العراقية) من خلال منشوراتها الرسمية للموازنة العامة العراقية وتواريخ نشرها في جريدة الوقائع العراقية، التي تعد المؤشر لانطلاق تنفيذ الموازنة العامة من قبل وزارات الدولة ومؤسساتها المختلفة.

يوضح الجدول رقم (1) تاريخ نشر الموازنة العامة في جريدة الوقائع العراقية، والذي يعد موعد تنفيذه من قبل مؤسسات الدولة، كما يبين أيضا أيام التباطؤ خلال السنة المالية، وكذلك نسبة التباطؤ خلال السنة المالية التي استخرجها الباحث عن طريق قسمة مدة التباطؤ (المقاسة بالأيام) على السنة المالية (360) يوم، وضرب الناتج في (100)، إذ تعبر النتيجة النهائية عن نسبة التباطؤ في إقرار الموازنة خلال العام والذي يمثل المتغير المستقل (X) في النموذج القياسي، والتي يقابلها حجم الإنفاق الاستثماري الفعلي الذي يعتبر المتغير التابع (Y)، إذ يفترض النموذج أن هناك علاقة عكسية بين المتغيرين ذات دلالة إحصائية معنوية.

جدول (1) نسبة التباطؤ في إقرار الموازنة العراقية والإنفاق الاستثماري الفعلي (مليون دينار) للمدة (2004-2024)

السنة	تاريخ النشر في الوقائع الرسمية	مدة التباطؤ في إقرار الموازنة	نسبة التباطؤ* (X) %	الإنفاق الاستثماري (Y)
2004	لم يتم إقرارها	360 يوم	100	3,051,160
2005	لم يتم إقرارها	360 يوم	100	3,903,526
2006	2006/2/2	32 يوم	8.9	5,277,000
2007	2007/3/12	72 يوم	20.0	6,588,000
2008	2008/3/13	73 يوم	20.3	14,976,000
2009	2009/4/13	103 يوم	28.6	9,648,000
2010	2010/2/22	52 يوم	14.4	15,553,341
2011	2011/3/14	74 يوم	20.6	17,832,112
2012	2012/3/12	72 يوم	20.0	29,350,951
2013	2013/3/25	85 يوم	23.6	40,380,749
2014	لم يتم إقرارها	360 يوم	100	24,930,767
2015	2015/2/16	46 يوم	12.8	18,564,676
2016	2016/1/18	18 يوم	5.0	15,894,009
2017	2017/9/11	251 يوم	69.7	16,464,461
2018	2018/4/2	92 يوم	25.6	13,820,333
2019	2019/2/11	41 يوم	11.4	24,422,600
2020	لم يتم إقرارها	360 يوم	100	3,208,853

السنة	تاريخ النشر في الوقائع الرسمية	مدة التباطؤ في إقرار الموازنة	نسبة التباطؤ* (X) %	الإنفاق الاستثماري (Y)
2021	2021/4/12	102 يوم	28.3	13,322,700
2022	لم يتم إقرارها	360 يوم	100	12,018,511
2023	2023/6/26	176 يوم	48.9	24,192,900
2024	2024/1/1	1 يوم	0.3	22,866,599

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد الى:

- البنك المركزي العراقي، الموقع الرسمي، النشرات الإحصائية (سنوات مختلفة).
- الجريدة الرسمية لجمهورية العراق (الوقائع العراقية) للمدة من (2007-2016)

*نسبة التباطؤ: تم حسابها من قبل الباحث

2. **الإحصاءات الوصفية:** يبين الجدول رقم (2) أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيري البحث والتي تتضمن: أصغر قيمةMin، أكبر قيمة Max، المتوسط Mean، الانحراف المعياري Std، ومعدل النمو السنوي المركب. CAGR كما يعرض الشكل رقم (1) تطور السلاسل الزمنية لمتغيري البحث خلال المدة (2004-2024). إذ يتبين من الجدول أن معدل نسب التباطؤ الزمني لإقرار الموازنة العام خلال مدة البحث بلغ (40.88%) بانحراف معياري (36.90%)، وبلغت نسبة التباطؤ قيمتها القصوى (100%) في السنوات (2004، 2005، 2014، 2020، 2022)، بينما كانت في قيمتها الدنيا (0.3%) وذلك سنة (2024). أما فيما يخص حجم الإنفاق الاستثماري، فقد بلغ معدله خلال مدة الدراسة (16,012,726) مليون دينار بانحراف معياري (9,482,472) مليون دينار. فقد بلغ قيمته القصوى سنة (2013) بمقدار (403,807,749) مليون دينار، بينما تراجع إلى قيمته الدنيا سنة (2004) بمقدار (3,051,160) مليون دينار.

جدول (2): بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث للمدة (2004-2024)

	X (%)	Y
Maximum	100.00	40380749
Minimum	0.300	3051160
Mean	40.88	16012726
Std. Dev.	36.90	9482472
CAGR*	-224.50	122.57

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews-12)

* تم حساب معدل النمو السنوي المركب Compound Annual Growth Rate (CAGR) وفق الصيغة:

$$\mathbf{CAGR} = \left[\left(\frac{\mathbf{A_f}}{\mathbf{A_s}}\right)^{\frac{\mathbf{1}}{\mathbf{n}}} - \mathbf{1}\right] \times \mathbf{100\%}$$

حيث: n عدد السنوات، A_s أول قيمة للمتغير، A_f آخر قيمة للمتغير

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (2): 254-272
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.2.13

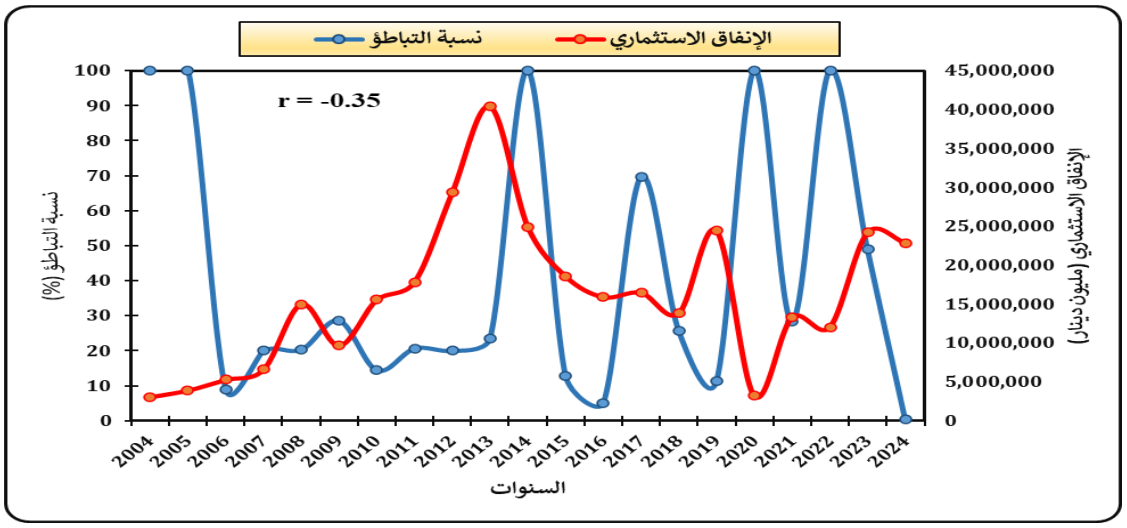

شكل (1): السلاسل الزمنية لمتغيري البحث خلال المدة (2004-2024)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews-12)

تؤكد نتائج الجدول رقم (2) العلاقة العكسية بين نسبة التباطؤ الزمني لإقرار الموازنة العامة وبين حجم الإنفاق الاستثماري الفعلي ذلك من خلال معدل النمو السنوي المركب السالب لنسبة التباطؤ (-224.5%) ومعدل النمو السنوي المركب الموجب لحجم الإنفاق الاستثماري الفعلي (122.57%)، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين (-0.35). وهذا ما تم تأكيده من خلال الشكل رقم (1)، إذ إن الاتجاه العام لمنحنى نسبة التباطؤ ما بين سنتي (2004) و(2024) هو سالب، بينما الاتجاه العام لحجم الإنفاق الاستثماري هو موجب.

3. **اختبار جذر الوحدة:** يعرض الجدول رقم (3) نتائج استخدام اختبار فليبس-بيرون (PP) لاستقرارية أو سكون متغيرات البحث.

جدول (3): نتائج اختبار (PP) لجذر الوحدة لمتغيرات البحث

Variables	Level		First Difference		Integration Degree
	Constant	Constant & Trend	Constant	Constant & Trend	
X	-4.7680*** (0.001)	-5.6769*** (0.001)	—	—	I(0)
Y	-2.3902$^{n.s}$ (0.157)	-2.3795$^{n.s}$ (0.378)	-5.7888*** (0.000)	-5.6500*** (0.001)	I(1)
*** significant at 1% level n.s not significant			القيم بين القوسين تمثل القيمة الاحتمالية P-value		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews-12).

اعتماداً على القيم الاحتمالية لاختبار فيلبس-بيرون للسلسلة الزمنية لنسبة التباطؤ الزمني (X) في حالتي الثابت والثابت والاتجاه كانت أقل من مستوى المعنوية (5%) فهذا يعني أن هذا المتغير مستقر بالمستوى أي لا يتضمن جذر الوحدة بالتالي فإن درجة تكامله هي الصفر I(0) . بينما نجد أن القيم الاحتمالية للاختبار لحجم الإنفاق الاستثماري (Y) كانت أكبر من مستوى المعنوية

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (2): 254-272
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.2.13

(10%) فهذا يعني أن هذه المتغير غير مستقر بالمستوى أي إنه يتضمن جذر الوحدة، ولكن بعد أخذ الفروق الأولى له نجد أنه أصبح مستقراً وخالياً من جذر الوحدة، بالتالي فإن درجة تكامله هي الواحد I(1). وبذلك يتحقق شرط استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادي الديناميكية (DOLS)لتقدير نموذج البحث.

4. **تقدير النموذج**: يعرض الجدول رقم (4) نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين نسبة التباطؤ الزمني في إقرار الموازنة العامة وبين حجم الإنفاق الاستثماري الفعلي للعراق خلال الفترة (2004-2024) باستخدام طريقة.(DOLS) وبناءً على القيمة الاحتمالية لاختبار t لنسبة التباطؤ الزمني والتي تقل عن مستوى المعنوية (1%) فأن نتائج الجدول تبين أن المعلمة المقدرة لنسبة التباطؤ الزمني جاءت بالإشارة المتوقعة وبالاتفاق مع النظرية الاقتصادية، والذي يشير إلى وجود تأثير معنوي سلبي في الأجل الطويل لنسبة التباطؤ الزمني على حجم الإنفاق الاستثماري، فكل تباطؤ زمني في إقرار الموازنة العامة بنسبة (1%) (التأخير 3.6 يوم) سيؤدي إلى تقليص حجم الإنفاق الاستثماري الفعلي في الأجل الطويل بمقدار (315220.4) مليون دينار. وقد تأكدت هذه النتيجة من خلال اختبار (F) لمعنوية النموذج والبالغة (19.31872) وقيمتها الاحتمالية (0.000) والتي هي أقل من مستوى المعنوية (1%). كما بلغت القدرة التفسيرية للعلاقة طويلة الأجل (63%)، أي أن ما نسبته (63%) من التباين في حجم الإنفاق الاستثماري الفعلي في العراق تعزى إلى نسبة التباطؤ الزمني لإقرار الموازنة العامة. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات في هذا المجال ومنها دراسة (الجبوري، 2015: 164).

جدول (4): نتائج تقدير نموذج البحث بطريقة (DOLS)

Dependent Variable: Δ(Y)				
Method: Dynamic Ordinary Least Squares (DOLS)				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
X	-315220.4	52719.82	-5.979164	0.000
C	26075617	3180372.	8.198920	0.009
R-squared	0.62999			
Adjusted R-squared	0.42818			
F-Stat.	19.31872			
Sig. (F-Stat)	0.000			

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews-12)

إن التأثير السلبي للتباطؤ الزمني لإقرار الموازنة العامة على حجم الإنفاق الاستثماري الفعلي في العراق يكمن في الجوانب الآتية:

أ. **تعطل تنفيذ المشاريع:** يؤدي التباطؤ الزمني لإقرار الموازنة العامة إلى إعاقة بدء واستمرار مشاريع الاستثمار. على سبيل المثال، في عام (2024)، تم تعليق (42%) من مشاريع التنمية الرئيسية التي تقدر قيمتها بأكثر من (12) مليار دولار، بسبب عدم اليقين بشأن التمويل، وقد أثر هذا بشكل ملحوظ على قطاع البناء الذي شهد انخفاضًا في النشاط بنسبة (20%) بسبب تعليق العقود الحكومية.(www.shafaq.com)

ب. **قصور في تنفيذ ميزانيات الاستثمار:** تاريخيًا، عانى العراق من صعوبة في تنفيذ ميزانياته الاستثمارية، ففي عام (2019) لم يتم تحقيق سوى حوالي (24%) من حجم الإنفاق الاستثماري غير النفطي المخطط له، ويشير هذا القصور في التنفيذ إلى وجود مشاكل منهجية في تخطيط الموازنة وتنفيذها، مما يؤدي إلى ضياع فرص التنمية الاقتصادية .(blogs.lse.ac.uk)

ج. **تآكل ثقة المستثمرين:** يؤدي التباطؤ الزمني المستمر وقصور في تنفيذ الموازنات العامة إلى تقويض ثقة المستثمرين، إذ إن عدم القدرة على التنبؤ بالتمويل والجداول الزمنية للمشاريع يجعل العراق وجهة أقل جاذبية للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، مما قد يؤدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمار والركود الاقتصادي.

د. **الضغط على الخدمات العامة:** إن التباطؤ في إقرار الموازنة العامة يؤدي إلى اضطرابات كبيرة في الخدمات العامة. على سبيل المثال، واجهت أكثر من (7000) مدرسة تأخيرات في التشغيل، مما أثر على (2.8) مليون طالب. فضلا عن ذلك أبلغت (60%) من المستشفيات العامة عن نقص في الإمدادات الطبية الأساسية، مما أجبر المرضى على طلب الرعاية الخاصة.(www.shafaq.com)

ه. **زيادة العجز المالي:** يساهم تأخير إقرار الموازنات العامة في اختلال التوازن المالي، ففي عام (2023)، وعلى الرغم من الميزانية التوسعية، انخفض الرصيد المالي للعراق من فائض قدره (10.8%) من الناتج المحلي الإجمالي في عام (2022) إلى عجز قدره (1.3%)، ويعزى ذلك جزئيًا إلى انخفاض عائدات النفط وزيادة النفقات.(www.imf.org)

و. **الاعتماد على عائدات النفط:** إن اعتماد العراق الكبير على عائدات النفط يجعل ميزانيته عرضة بشكل كبير لتقلبات أسعار النفط العالمية، ويؤدي التأخير في الموافقة على الميزانية إلى تفاقم هذه الثغرة، لأنه يعوق إجراء التعديلات في الوقت المناسب على الإنفاق استجابة للتغيرات في الإيرادات.

5. **اختبار التكامل المشترك:** يعرض الجدولان رقم (5) و(6) نتائج اختبار الأثر وأكبر قيمة مميزة للتكامل المشترك بين متغيري النموذج.

جدول (5): اختبار الأثر للتكامل المشترك بين متغيري النموذج

Hypothesized No. of CE(s)	Eigen Value	Trace Stat.	5% Critical Value	Prob.
None *	0.570937	20.84389	15.49471	0.0071
At most 1 *	0.221897	4.767019	3.841466	0.0290
* denotes rejection of the hypothesis at 5% level co-integrating eqn(s) at the 5% level2Trace test indicates				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews-12)

جدول (6): اختبار أكبر قيمة مميزة للتكامل المشترك بين متغيري النموذج

Hypothesized No. of CE(s)	Eigen Value	Max-Eigen Stat.	5% Critical Value	Prob.
None *	0.570937	16.07687	14.26460	0.0256
At most 1 *	0.221897	4.767019	3.841466	0.0290
* denotes rejection of the hypothesis at 5% level co-integrating eqn(s) at the 5% level2Trace test indicates				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews-12)

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (2): 254-272
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.2.13

من الجدولين رقم (5) ورقم (6) واستناداً إلى القيم الاحتمالية لاختباري الأثر وأكبر قيمة مميزة والتي هي أقل من مستوى المعنوية (5%)، أن الفرضيات الآتية الخاصة بعدد علاقات التكامل المشترك تعد مرفوضة وهي: عدم وجود علاقة تكامل مشترك، وجود على الأكثر علاقة تكامل مشترك واحدة. بينما نلاحظ قبول الفرضية التي تنص على وجود على الأكثر علاقتي تكامل مشترك عليه نستنتج أن عدد العلاقات طويلة الأجل بين نسبة التباطؤ الزمني لإقرار الموازنة العامة وبين حجم الإنفاق الاستثماري الفعلي للعراق خلال مدة الدراسة هي اثنتان على الأكثر.

6. الاختبارات التشخيصية للنموذج

- **التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج**: يتبين من الشكل رقم (2) أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera بلغت (0.506) وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%)، مما يعني أن الاختبار غير معنوي ومن ثم قبول فرضية العدم وهذا تأكيد على أن البواقي أو الأخطاء الناتجة من النموذج المقدر بمتوسط مقارب جداً للصفر وانحراف معياري (567,977,7) مليون دينار.

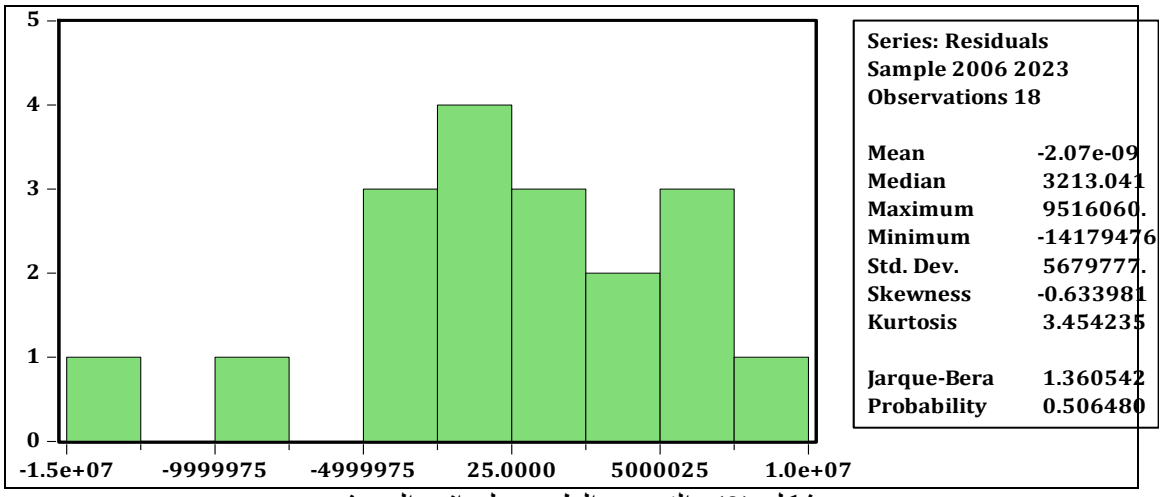

شكل (2): التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews-12)

-**الاستقلالية بين بواقي النموذج:** يوضح الجدول رقم (6) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي لبواقي نموذج حجم الإنفاق الاستثماري بدلالة نسبة التباطؤ الزمني لإقرار الموازنة العامة.

جدول (6): نتائج اختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.185	0.185	0.5876	0.443
		2	-0.184	-0.225	1.2166	0.544
		3	-0.226	-0.155	2.2531	0.522
		4	-0.095	-0.065	2.4549	0.653
		5	0.151	0.121	3.0201	0.697
		6	-0.159	-0.308	3.7274	0.714
		7	-0.217	-0.135	5.2405	0.631
		8	-0.361	-0.426	10.118	0.257
		9	0.061	0.083	10.282	0.328
		10	0.301	-0.036	15.365	0.119
		11	0.063	-0.100	15.665	0.154
		12	-0.002	-0.084	15.666	0.207

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews-12)

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 72, Part (2): 254-272
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.72.2.13

يتبين من الجدول رقم (6) أنه باستخدام عدد وحدات الإبطاء (12) فإن القيمة التراكمية لإحصائية Q(m) بلغت حوالي (15.666) وباحتمالية (0.2047) وهي أكبر من مستوى المعنوية (5%) مما يعني قبول فرضية العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج. كما يلاحظ وقع جميع قيم الارتباط الذاتي (AC) وقيم الارتباط الذاتي الجزئي (PAC) ضمن حدود الثقة لهما.

- تجانس تباين بواقي النموذج

يوضح الجدول رقم (7) نتائج اختبار مشكلة عدم تجانس تباين بواقي نموذج حجم الإنفاق الاستثماري بدلالة نسبة التباطؤ الزمني لإقرار الموازنة العامة.

جدول (7): نتائج اختبار ARCH لعدم تجانس تباين بواقي النموذج

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.7935	Prob. F(1,16)	0.387
Obs*R-squared	0.8534	Prob. Chi-Square(1)	0.324

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews-12).

تبين نتائج الجدول رقم (7) قبول فرضية العدم المتضمنة تجانس تباين بواقي النموذج المقدر وذلك اعتماداً على القيم الاحتمالية لكل من اختباري F وχ^2 والبالغتان على التوالي (0.387) و(0.324) واللتان هما أكبر من مستوى المعنوية (5%).

7. جودة النموذج: على ضوء نتائج تقدير النموذج باستخدام طريقة (DOLS) في الجدول رقم (4) والذي يوضح ارتفاع معنوية النموذج من خلال اختبار F=19.3187، $R^2 = 63\%$ و$\overline{R}^2 = 43\%$، فضلا عن خلوه من مشكلات النماذج القياسية، مما يدل على جودة النموذج المقدر في تفسير العلاقة بين نسبة التباطؤ الزمني لإقرار الموازنة العامة وحجم الإنفاق الاستثماري الفعلي. ويوضح الشكل رقم (3) التقارب الكبير بين منحنيي قيم حجم الإنفاق الاستثماري الفعلي (actual)والمتنبأ به (fitted) من خلال النموذج المقدر، ومنحنى البواقي (residuals).

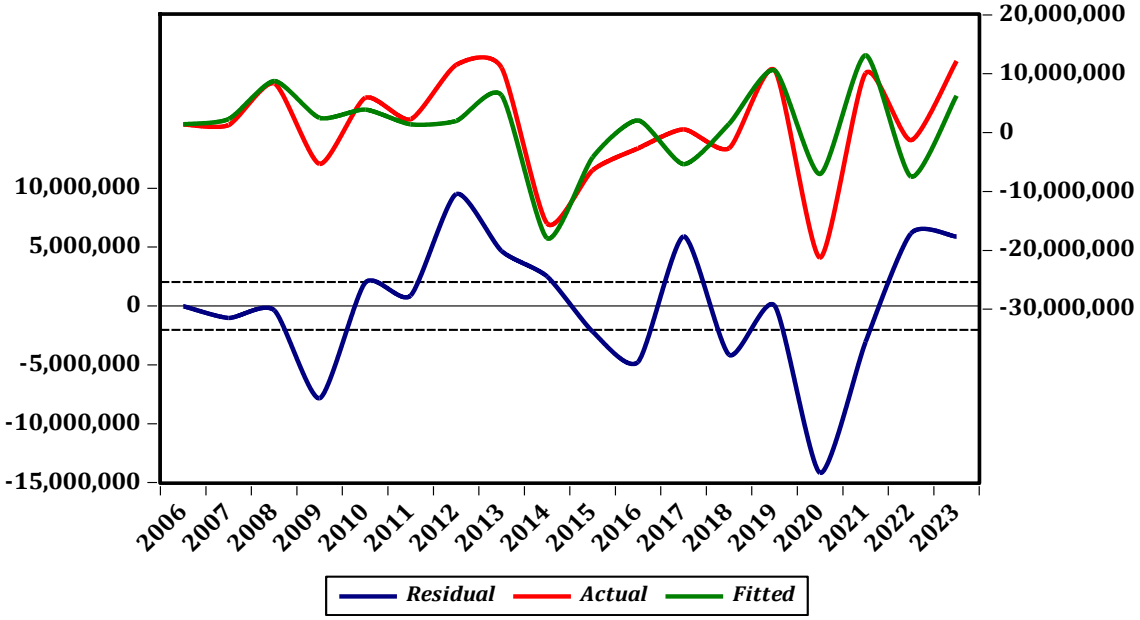

شكل (3): حجم الإنفاق الاستثماري الفعلي والمتنبأ به وبواقي النموذج

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews-12)

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً. الاستنتاجات:

1. تعتبر السلسلة الزمنية لنسبة التباطؤ الزمني لإقرار الموازنة العامة خلال المدة (2004-2024) ساكنة أو مستقرة بالمستوى (خالية من جذر الوحدة)، بينما تعد السلسلة الزمنية لحجم الإنفاق الاستثماري الفعلي ساكنة عند الفرق الأول خلال نفس المدة.
2. هناك علاقتي تكامل مشترك بين نسبة التباطؤ الزمني لإقرار الموازنة العامة وبين حجم الإنفاق الاستثماري، ويعني ذلك أن هذين المتغيرين يتحركان بشكل مشترك وفي وقت واحد على المدى الطويل، وإن التغييرات في أحد المتغيرين، في المتوسط، سوف تولد تغييرات في المتغير الآخر بمرور الوقت.
3. لنسبة التباطؤ الزمني لإقرار الموازنة العامة دوراً كبيراً في التأثير على حجم الإنفاق الاستثماري الفعلي، إذ إن ارتفاعها تؤدي إلى تراجع حجم الإنفاق الاستثماري بشكل كبير جداً في الأجل الطويل، إذ أن كل تباطؤ زمني في إقرار الموازنة العامة بنسبة (1%) (التأخير 3.6 يوم) سيؤدي إلى تقليص حجم الإنفاق الاستثماري الفعلي في الأجل الطويل بمقدار (315220.4) مليون دينار.
4. تفسر نسبة التباطؤ الزمني لإقرار الموازنة العامة ما نسبته (63%) من التباين الكلي في حجم الإنفاق الاستثماري في الأجل الطويل.
5. إن التأخير في إقرار الموازنة العامة للعراق له آثار عميقة وطويلة الأمد على الإنفاق الاستثماري، لا سيما في البنية التحتية والخدمات العامة وتنمية القطاع الخاص. ويؤدي هذا التأخير إلى تعطيل التخطيط الاقتصادي، وإعاقة تنفيذ المشاريع، وتقويض ثقة المستثمرين. تتطلب معالجة هذه التحديات إصلاحات شاملة تهدف إلى تحسين الإدارة المالية، وتنويع الاقتصاد، وتعزيز فعالية المؤسسات.

ثانياً. المقترحات:

1. الموافقة على الميزانية في الوقت المناسب: إن وضع جداول زمنية صارمة لإعداد الميزانية والموافقة عليها والالتزام بها يمكن أن يقلل من التأخير ويضمن تنفيذًا أكثر سلاسةً لمشاريع الاستثمار.
2. تنويع مصادر الإيرادات: إن تقليل الاعتماد على النفط من خلال تطوير قطاعات أخرى يمكن أن يوفر تمويلًا أكثر استقرارًا وقابلية للتنبؤ للاستثمارات.
3. تعزيز القدرات المؤسسية: إن تعزيز قدرات المؤسسات المالية والتخطيطية يمكن أن يحسن معدلات تنفيذ الميزانية وإدارة المشاريع.
4. الشفافية والمساءلة: إن تطبيق آليات رصد وتقييم فعّالة يمكن أن يضمن استخدام الأموال المخصصة بفعالية، مما يعزز ثقة المستثمرين.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. الأفندي، محمد احمد، 2012، النظرية الاقتصادية الكلية – السياسة والممارسة، الطبعة الأولى، صنعاء، 2012.
2. البنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية (سنوات مختلفة).
3. جاسم، مازن سعد، عواد، سعد سلمان، 2022، تأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري على الحصيلة الضريبية في العراق من سنة (2008-2020)، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المجلد 17، العدد 61، العراق.

4. الجبوري، باقر كرجي، 2015، الآثار الاقتصادية لتأخير إقرار الموازنة العامة على الاقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 3، العراق.
5. الدعمي، زينب جبار عبدالحسين، 2018، إنتاجية الإنفاق العام في العراق وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
6. الجريدة الرسمية لجمهورية العراق (الوقائع العراقية) للمدة من (2007-2016).
7. جمهورية العراق – ديوان الرقابة المالية الاتحادية – التقرير السنوي لديوان الرقابة المالية الاتحادية لسنة 2022.
8. جمهورية العراق – وزارة المالية – دائرة الموازنة العامة – قانون الموازنة العراقية لسنوات متعددة.
9. شندي، أديب قاسم، الزبيدي، بتول حسن رداد، تقييم أداء الموازنة في العراق للمدة من (2003-2012)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، المجلد 1، العدد 15، العراق2014.
10. عبادي، بتول مطر، الخفاجي، غسان علي عبد الحسن، 2021، قياس العلاقة بين النفقات الاستثمارية العامة والاستثمار المحلي في العراق للمدة (2004-2018)، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة القادسية، المجلد 1، العدد 22، العراق.
11. عبد الغني، دينا نظام، 2024، التطورات الحديثة في سياسة إعداد الموازنة العامة العراقية، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد 13، العدد 50، العراق.
1. الفهداوي، صدى إبراهيم، العيساوي، محمد حاتم فرج علي، 2023، إثر تأخر إقرار الموازنة العامة للدولة وسبل معالجتها، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 12، العدد 45، العراق https://altaakhi.net/2024/12/131770/ .

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. blogs.lse.ac.uk/mec/2020/03/11/between-a-rock-and-a-hard-place-iraqs-political-class.dilemma-between-budget-realties-and-protestor-demands.
2. Camille Karamaga, (2012), "Timing is Everything: Why Delays in Budget Approval are Undermining Fiscal Policy in Africa…And What Can Be Done About it", IMF PFM BLOG, https://blog-pfm.imf.org/en/pfmblog/2012/09/timing-is-everything-why-delays-in-budget-approval-are-undermining-fiscal-policy
3. https://www.tutorchase.com/answers/ib/economics/why-might-there-be-a-time-lag-in-the-impact-of-fiscal-policy.
4. Dickey, D. & Fuller, W. (1979), "Distributions of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root", Journal of the American Statistical Association, 74: 427-431.
5. Engle, R.F. (1982), "Autoregressive Conditional Heteroscedasticity with Estimates of the Variance of United Kingdom Inflation", Econometrica, 50(4): 987-1007.
6. www.imf.org/en/News/Articles/2024/03/01/mcs030324-iraq-staff-concluding-statement-of-the-2024-imf-article-iv-mission?
7. Johansen, S. & Juselius, K., (1990), "Maximum likelihood estimation and inference on cointegration with applications to the demand for money", Oxford Bulletin of Economics and Statistics, 52: 169-210.
8. Kao, C. & Chiang, M. (2000), "On the Estimation and Inference of a Co-integrated Regression in Panel Data", Advances in Econometrics, 15: 179-222.

9. Kwiatkowski, D.; Phillips, P.C.B.; Schmidt, P. & Shin, Y. (1992). "Testing the null hypothesis of stationarity against the alternative of a unit root", Journal of Econometrics, 54(1–3): 159–178.
10. Ljung, G.M. & Box, G.E.P. (1978), "On a Measure of a Lack of Fit in Time Series Models", Biometrika, 65(2): 297–303.
11. Mark, N. & Sul, D. (2003), "Co-integration Vector Estimation by Panel DOLS and Long-run Money Demand", Oxford Bulletin of Economics and Statistics, 65(5): 655-680.
12. Pedroni, P. (2004), "Panel Cointegration; Asymptotic and Finite Sample Properties of Pooled Time Series Tests with an Application to the PPP Hypothesis", Econometric Theory, 20, 597–625.
13. Phillips, P.C.B. & Perron, P. (1988), "Testing for a Unit Root in Time Series Regression", Biometrika, 75(2): 335–346.
14. Saikkonnen, P. (1991), "Asymptotically Efficient Estimation of Co-integration Regressions", Economic Theory 7: 1-21.
15. www.shafaq.com/en/Report/Iraq-s-budget-in-limbo-Funding-woes-and-oil-risks-grow?
16. Stock, J.H. & Watson, M.W. (1993), "A Simple Estimator of Co-integrating Vectors in Higher Order Integrated Systems", Econometrica, 61: 783-820.
17. Thadewald, T. & Büning, H. (2004), "Jarque-Bera test and its competitors for testing normality: A power comparison", Diskussionsbeiträge, No. 2004/9, Freie Universität Berlin, Fachbereich Wirtschaftswissenschaft, Berlin.